

بيان صحفي

المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية

تصريح باستمرار الفساد ورهن للبلاد والعباد بيد الكافر المحتل وأذنبه

ليست هذه المرة الأولى التي تُبين للأمة الإسلامية عموماً، ولأهل العراق خصوصاً، الحكم الشرعي في الانتخابات، ولكن نُعيد هذا البيان امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَذَكَرْ فَإِنَّ الدِّعْوَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وقول رسوله الكريم ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، فلا يبقى لأحد عُذرٌ.

الانتخاب، هو: الاختيار، وحقيقته: وكالة ونيابة، فالنائب في البرلمان وكيل ونائب عمّن انتخبه، وإذا نظرنا في أعمال البرلمان، سنجد في مقدمتها التشريع فيقوم بسنّ الدستور والقوانين، وانتخاب رئيس الدولة، ومنح الثقة للحكومة، ومُحاسبته، والمُصادقة على الاتفاقيات، ... الخ، وكل ذلك على أساس الدستور، ولا يخفى على ذي لب أن دساتير البلاد الإسلامية كلّها دساتيرٌ وضعية لا صلة لها بشرع الله الذي أنزله على رسوله محمد ﷺ، بل تقوم على الديمقراطية والعلمانية اللتين أفرزتهما عقيدة (فصل الدين عن الحياة) التي تُجاهر بأن لا حكم لله في الشأن العام كالسياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم والقضاء ... إلخ.

إذا فالمشارك في الانتخاب سيؤكّل أفراداً عنه يقومون بهذه الأعمال، وإذا نظرنا في هذه الأعمال سنجد أنها حراماً كلّها؛ لأنها تقوم على الباطل، وهو إعطاء البشر صلاحية التشريع من دون الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾؛ لذا تحرّم المشاركة في هذه الانتخابات مطلقاً سواء أكانت ترشيحاً أم انتخاباً أم مجرد إلغاء للورقة الانتخابية.

يا أهل العراق:

أما بانئت لكم حقيقة هذه الوجوه الكالحة التي لا يشغلها إلا مصالحها الشخصية ومنافعها الفئوية التي تتوسل إليها بتمكين الكافر المحتل وأذنبه من مُقدّرات البلاد وإذلال العباد؟! ألم تسمعوا حديث النبي ﷺ: «لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ»؟! فكم مرة خدعوك بالوعود الكاذبة والأمانى الزائفة، وكم من الثروات سرقوا، وكم من الدماء أريقَت على أيديهم أو بمباركتهم؟! فهل الواجب انتخابهم أم مُحاسبتهم؟!

أيها المسلمون:

نحن قوم أعزنا الله بالإسلام، فمهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله تعالى، وكوننا نحمل عقيدة الإسلام، فإنّه يُحتم علينا أن لا نرضى بديلاً عن النظام الذي ينبثق عن هذه العقيدة، ألا وهو الشريعة الإسلامية، والطريقة الشرعية الوحيدة لتطبيقها هي بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة وذلك بمبايعة إمام بالرضا والاختيار لينوب عن الأمة في تبني أحكام الإسلام وتطبيقها دستوراً وقوانين، وبخلافه فإن الأمة ستظل تتجرّع الويلات وتعاني من استعباد الكفار وتسلط عملائهم من حُكام الصّرار.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٠١﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية العراق